تمهـــيد

يعتبر التضخم أحد أهم الإختلالات الوظيفية التي تطبع الحياة الاقتصادية الحديثة ، وفي ظل عدم وجود علاج شاف منه حتى الآن اهتمت معظم الدراسات الاقتصادية بهذه الظاهرة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ،وذلك من خلال دراسة أسبابها ، وآثارها الاقتصادية على النظام الاقتصادي الكلي وكذا السياسات التي يتعين إتباعها للقضاء عليه والمدى الذي يتعين اللجوء إليه في استخدام هذه السياسات ، وبالرغم من أن بعض الاقتصاديين يرون أن المعادلات المنخفضة للتضخم ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي ، إلا أن النسب المرتفعة للتضخم يمكن اعتبارها بمثابة أزمة اقتصادية ينبغي وضع الحلول الناجعة لها .

لقد تعددت محاولات تفسير التضخم ، فبالإضافة إلى التركيز على العامل النقدي من قبل عدة اقتصاديين نجد أن هناك من يرى أن التضخم ينشأ نتيجة ارتفاع التكاليف ، وهناك من يشخص سبب التضخم في زيادة الطلب الكلي إلى العرض الكلي ، إضافة إلى دور العوامل الخارجية (التضخم المستورد) في التأثير على الأسعار المحلية .

وفي هذا الفصل سنتناول في هاته الدراسة التحليلية إلى دراسة أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر للفترة 2000 – 2018 التي تتعرض إلى تحليل التضخم وأسبابه وآثاره وأهم مؤشرات قياسه .

و سنتطرق في المبحث الأول إلى تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر لمعرفة أهم الأسباب و طرق القياس ،إما في المبحث الثاني سنتناول كذلك طرق قياس التضخم المستورد وأهم مؤشراته إما المبحث الثالث سوف نعرض اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي و ذلك بالتطرق إلى أهم قنوات الانتقال و الآثار التي يخلفها التضخم المستورد على التضخم المحلي

المبحث الأول : تحليل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000- 2018

سوف نقوم من خلال هذا المبحث تبيان أهم المؤشرات التي يتم قياس التضخم بها من في الجزائر وتحليلها، ومن ثمة دراسة أهم الأسباب التي تؤدي بالارتفاع العام لمستوى الأسعار.

المطلب الأول: مؤشرات قياس التضخم في الجزائر

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار ، أي استخدام الأرقام القياسية للأسعار التي تعرف بأنها متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، فهي نسبية كونها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى بنسبة الأساس، حيث تتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بنسبة الأساس، كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة ومن أهم هذه المؤشرات نجد :

الفرع الأول الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك CPI:

كما تم ذكره سابقا هذا المؤشر يقيس التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل العائلات وذلك بين فترتين مختلفتين[1]، ويعطي وفق العلاقة التالية:

$$CPI = \frac{\sum_{t=1}^{n} p_t^i q_0^i}{\sum_{i=1}^{n} p_0^i q_0^i}$$

حيث:

- ✓ p_t^i سعر السلعة i عند الاستهلاك خلال السنة الحالية t.
- ✓ p_0^i سعر السلعة i عند الاستهلاك خلال سنة الأساس 0.
- ✓ q_0^i كمية السلعة i المستهلكة خلال سنة الأساس 0.

ويعتبر هذا المؤشر هو المؤشر المستخدم في الجزائر خاصة بالديوان الوطني للإحصاء، والجدول الموالي

1- Dornbush Rudiger ,Fisher stanley ,Macroeconomics ,Sixth Edition ,Mc Graw - Hill. LNC , 1994 ,p 52 .

يبين لنا تطور هذا المؤشر خلال الفترة 2000- 2018علما أن سنة الأساس المستخدمة هي 2008 ومن خلال ما هو ملاحظ في الجدول رقم (01 -01) نجد أن المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة 2000 كان منخفضا جدا 0.30% أما السنوات الموالية فقد كان متذبذبا تارة يرتفع و تارة ينخفض مقارنة بالسنوات الموالية ثم يصعد إلى غاية 8,90% سنة 2012 وذلك راجع إلى عملية ضخ مخلفات الأجور لعمال القطاع العام ولقد سجل متوسط التغير في هذه الفترة نسبة 3,88 % وهي نسبة منخفضة وجيدة لو قارناها بالفترة السابقة ، ويرجع سبب هذا الانخفاض في معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر إلى السياسات المالية النقدية الصارمة والمتشددة التي تطبقها الحكومة من جهة والانكماش الاقتصادي[1] والبؤس الاجتماعي الذي تمثل في تدهور القوة الشرائية بشكل قوي وسريع ، وبالتالي تراجع الطلب الكلي من جهة ثانية ، كما لا ننسى العنصر الأساسي وهو الدعم الذي تقدمه الدولة خاصة في ما يتعلق بالمواد الأساسية (الدقيق ، السكر ، الزيت الوقود بأنواعه .....الخ) والذي يقوم بتخفيض الأسعار نوعا ما.

جدول رقم (01-01): الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك خلال الفترة 2000-2018

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	095,97	100,00	101,43	105,75	109,95	111,47
التغير (%)	0,30	04,20	1,40	4,30	4,00	1,40
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	114,05	118,24	123,98	131,10	136,23	142,39
التغير (%)	2,30	3,70	4,90	5,70	3,90	4,50
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	155,10	160,10	160,11	165,77	198.3	206.9
التغير(%)	8,90	3,30	2,92	4,8	5.8	5.9

المصدر: http://www.ons.dz/-prix-a-la-consommation-html، تاريخ الولوج للموقع 2019/04/10 الساعة 23:30

الفرع الثاني الرقم القياسي الضمني :GDP Déflator

وهو مكمش الناتج الوطني الخام كما ذكرناه سابقا، وهو بقيس التغير في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة في المجتمع في سنة ما مقارنة بسنة الأساس، ويتم حسابه كما يلي:

$$GDP_{def} = \frac{NGDP}{RGDP} \times 100$$

- ✓ GDP_{def} مكمش الناتج الوطني الخام.
- ✓ **NGDP** الناتج الوطني بالأسعار الجارية.
- ✓ **RGDP** الناتج الوطني بالأسعار الثابتة.

ويمكن توضيح تطور هذا المؤشر من خلال الجدول (02-01) الموالي علما أنه اعتماد سنة الأساس *2000* من طرف البنك الدولي.

جدول رقم (02-01): تطور مكمش النتاج الضمني خلال الفترة 2000- 2018

السنوات	*GDPdef*	معدل التضخم	السنوات	*GDPdef*	معدل التضخم
2000	122,65	22,65	2009	210,48	-11,19
2001	122,06	-0,48	2010	277,33	16,08
2002	123,67	1,31	2011	288,89	18,24
2003	133,96	8,33	2012	310,51	7,48
2004	15,37	12,25	2013	310,31	-0,06
2005	174,60	16,12	2014	309,41	-0,29
2006	193,05	10,56	2015	289,08	-6,57
2007	205,45	6,42	2016	291,65	0,89
2008	237,00	15,36	2017	295.05	4.4

المصدر: *https://data.albankaldawli.org/indicator*، تاريخ الاطلاع على الموقع2019/05/21

بناءا على الجدول السابق نلاحظ التطور المستمر لهذا المؤشر ما عدى سنة 2009 حيث نلاحظ انخفاض هذا المؤشر، مقارنة بنسبة 2008، والذي يعكس التغيرات الفعلية التي ظهرت على المستوى العام للأسعار خلال الفترة المحددة ، و يلاحظ ارتفاعها الكبير خلال فترة الممتدة 2010 إلى غاية 2014 وذلك راجع للتوسع النقدي الذي حدث خلال الفترة 2000-2008 حيث نلاحظ نسبة الزيادة سنة 2008 بالمقارنة مع سنة 2000 بنسبة 130% ثم انخفض سنة 2009 و ليرتفع مجددا خلال السنوات اللاحقة حتى سنة

2014 بنسبة 300% ، وفي سنة 2009 انخفض فيها بشكل مفاجئ وذلك راجع للأزمة العالمية التي حدثت، ثم يعاود الارتفاع حتى سنة 2017.

الشكل رقم (01-01): معدل التضخم بأسعار المستهلك والتضخم بالمكمش الضمني خلال الفترة 2000-2018

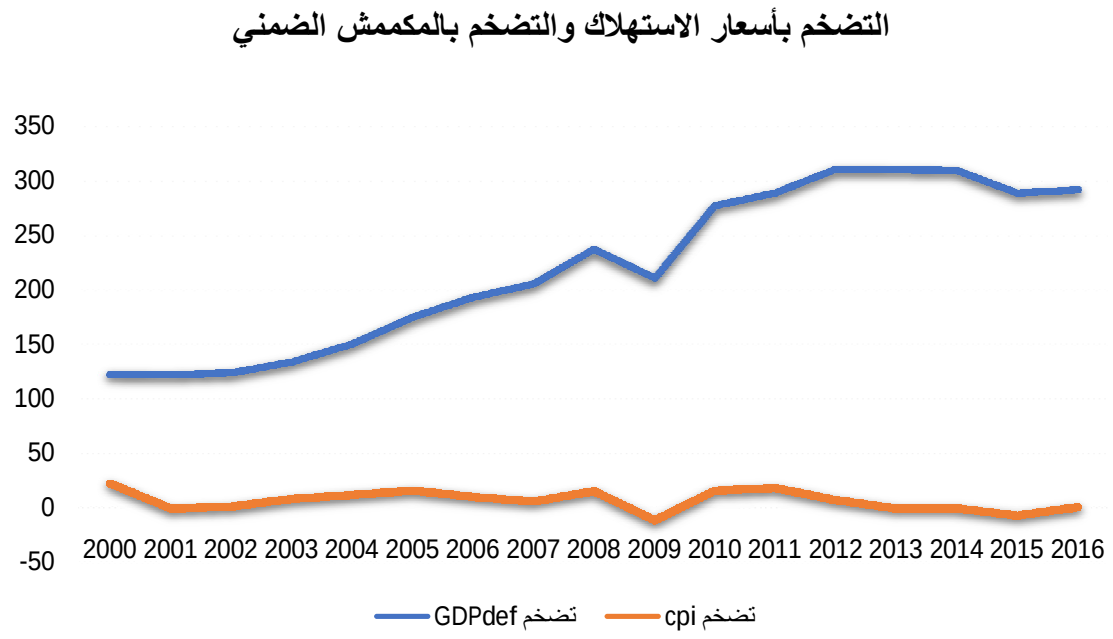

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02 و03.

نلاحظ في هذا الشكل، أن معدل التضخم بأسعار الاستهلاك يختلف تماما عن التضخم بطريقة المكمش الضمني، خاصة في السنوات ما بعد 2007 بما أن المعدل حسب المكمش الضمني غير ثابت كليا فهو يعكس التغيرات الحقيقية والفعلية في هذه الفترة التي طرأت على المستوى العام للأسعار، حيث بلغ الحد الأقصى له خلال الفترة 2001-2015 بنسبة 22,67 % و بلغ المستوى الأدنى له سنة 2009، حيث وصل إلى قيمة سالبة تقدر بـ (11,19-) ويرجع السبب للأزمة المالية التي حدثت في سنة 2009، وبينما التضخم الذي يحسب حسب المكمش الضمني يشمل جميع السلع والخدمات، فيمكن القول أن الأمر الذي دفع بالتضخم إلى الارتفاع خاصة في الفترة 2000- 2008، هي الزيادة الكبيرة في كمية النقود ونلاحظ أن أقل نسبة في 2009 يقابلها أدنى معدل نمو للكتلة النقدية (انظر الجدول رقم 03-01).

كما نشير إلى أن هناك عوامل أخرى أدت إلى عدم استقرار هذا المؤشر ونذكر منها ارتفاع أسعار البترول ، ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب احتوائه على أسعار السلع الوسيطية والإنتاجية ، وأيضا نجد أسعار الواردات والتي أثرت فيه بشكل مباشر .

الفرع الثالث مؤشر الاستقرار النقدي:

يبنى هذا المؤشر على المقارنة بين التغير في كتلة النقود والتغير في الناتج المحلي الإجمالي، وأيضا إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعتها[1]، ويتم حساب درجة الاستقرار النقدي كما يلي:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta M}{Y}$$

حيث:

B : معامل الاستقرار النقدي.

$\frac{\Delta M2}{M2}$: معدل التغير في الكتلة النقدية.

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل التغير في الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة.

فإذا كان الاستقرار النقدي يساوي الصفر"0" نقول إن هناك الاستقرار أما إذا كان أكبر من الصفر فهو يدل على وجود قوة شرائية تفوق الإنتاج المتاح والعكس إذا كان أقل من الصفر.

سوف نعتمد في حسابنا لمعامل الاستقرار النقدي على وسائل الدفع المحلية فقط (M2)، والتي تعبر عن مفهوم النقود الورقية المتداولة خارج البنوك،الودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية ، الودائع الجارية (تحت الطلب لدى البنوك) وشبه النقود (الودائع لأجل) .

من خلال الجدول رقم (03-01) نلاحظ أن تطور معامل الاستقرار النقدي خلال السنوات 2016/2000 حيث أن هذا المعامل موجب طيلة الفترة ماعدا سنتي 2015 و 2016، يرجع السبب للنمو الكبير للكتلة النقدية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، حيث أن معدلات النمو للكتلة النقدية في الجزائر كانت كبيرة، وهذا راجع

1- قريصة صبحي تادرس ، النقود والبنوك ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1984، ص 255 .

لصدور قانون النقد والقرض 90/10 حيث أصبحت سياسة عرض النقود في الجزائر متعلقة بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية المرتبطة بالاقتصاد الجزائري، حيث نجد السنوات 2006-2009-2011-2013 تميزت بمعدل النمو للناتج المحلي ضئيل ويكون ضئيل جدا في بعض السنوات ، وكانت بعض السنوات العكس حيث معدلات نمو الكتلة النقدية موجبة إلا بعض السنوات منها ففي سنة 2009 بنسبة (4,84%) وسنة 2013 بنسبة (8,41%) وسنتي 2015 و2016 شبه معدومة حيث تمثلان نسبتي (0.30%) بالنسبة لسنة 2015 و (0.82%) بالنسبة لسنة 2016.

رغم ذلك كان مؤشر الاستقرار النقدي موجب، ويرجع سبب الانخفاض إلى إعادة جدولة الديون والأوضاع السياسية التي كانت تمر بها البلاد،

أما الفترة 2001- 2007 كانت أحسن من سابقتها حيث نجد أن معدلات النمو العرض النقدي والنتاج المحلي جيد رغم انخفاضها في سنة 2009 مقارنة بالسنوات الماضية لهذه الفترة ويرجع ذلك إلى التزام الجزائر الاتفاقيات التي أبرمتها مع صندوق النقد الدولي فقد لتنخفض معدل الكتلة النقدية إلى 4,84 سنة 2009 مقابل 8,41 سنة 2013، و الذي أثر في مؤشر الاستقرار وأصبح هو الناتج لإتباع سياسة التقشف الصارمة إضافة إلى خفض عجز الميزانية وتجميد أجور العمال، وتقليص حجم الإنفاق العام، بينما سنة 2001 عرفت فترة إسقرارية كبيرة حيث وصل إلى 51,04% ويرجع إلى الإرتفاع الكبير في كتلة النقود أثناء هذه الفترة و بلغت نسبة نموها بـ 54,05% في غضون عام واحد، وذلك يرجع إلى انطلاق المشاريع الدولة المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج تنمية لجنوب، ويوجد سبب أخر هو الزيادة في الأرصدة النقدية الخارجية، و الفترة 2002-2009، تمثلت في مؤشرات الاستقرار النقدي موجبة بسبب تطور الكتلة النقدية حيث نلاحظ أنه في السنة الأخيرة من الفترة انخفاض معدل النمو في الكتلة النقدية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ذلك راجع إلى الأزمة العالمية والتي أثرت هي الأخرى على الاقتصاد الوطني.

بينما السنوات بعد سنة 2009 فتميزت بانخفاض معدل نمو الكتلة النقدية لتراجع أسعار البترول من جهة وانخفاض قيمة الدينار من جهة أخرى،إن سياسة التقشف التي اتبعتها الجزائر قد أدى سنة 2015 إلى مؤشر

استقرار نقدي سالب بلغ (3,47-) وذلك راجع إلى نمو ضئيل جدا في الكتلة النقدية، و مقارنة بمعدل نمو الناتج الوطني الإجمالي نجد فيه تحسن ملحوظ ، والمؤشر نفسه استقرار نقدي سالب (2.48-%) كان سنة 2016 .

جدول رقم (03-01): معامل الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة 2000- 2018

السنوات	التغير في الكتلة النقدية	التغير في الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة	مؤشر الاستقرار النقدي
2000	14,13	3,82	10,31
2001	54,05	3,01	51,04
2002	18,05	5,61	12,44
2003	16,31	5,61	12,44
2004	10,45	4,30	6,15
2005	11,69	5,91	5,79
2006	19,64	1,68	17,96
2007	23,09	3,37	19,72
2008	16,04	2,36	13,68
2009	4,84	1,63	3,21
2010	13,55	3,63	9,91
2011	19,91	2,89	17,07
2012	10,94	3,37	7,56
2013	8,41	2,77	5,64
2014	14,42	3,79	10,63
2015	0,30	3,76	-3,47
2016	0,82	3,30	-2,48

المصدر: **من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع البنك الدولي / https://data.albankaldawli.org ، تاريخ الاطلاع 2019/04/20 ، الساعة 22:20 .**

المطلب الثاني: أسباب وأنواع التضخم في الجزائر

إن أسباب التضخم لا تخص الجزائر لوحدها فقط،وهذا ما تم ذكره سابقا،وما يميز التضخم الجزائري عن التضخم الذي تعرفه اقتصاديات أخرى هي الطريقة التي من خلالها تم توليف هذه الأسباب من أجل حلق حالة غير متحكم فيها كما أن هذه الأسباب ساهمت في تفاقم النشاط الاقتصادي

الفرع الأول : أسباب التضخم في الجزائر

- **زيادة الكتلة النقدية بطريقة غير متحكم فيها**: فعملية خلق النقود في شكل قروض الاستغلال والاستثمار، لم يتم استحقاقها في أجالها المحدد.
- **التزايد في تكاليف الإنتاج**: فارتفاع تكاليف الإنتاج الناتجة عن ارتفاع الأجور من جهة، وأسعار السلع الوسطية والمواد الأولية من جهة أخرى، وكذلك التسيير الرديء لوسائل الإنتاج وعمليات النهب لأصول الشركات باستعمال وسائل غير قانونية.
- **التزايد في الطلب**: الارتفاع المستمر للأجور أدى لزيادة الطلب الداخلي، هذه الزيادة في الأجور لم يقابلها زيادة في الناتج الوطني الإجمالي[1] ما أدى لوجود تضخم بسبب الطلب.
- **ارتفاع أسعار الواردات**: بسبب زيادة الطلب الداخلي وعدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطيته أدى إلى عملية استيراد الفارق من أجل تغطية الفارق، وبسبب ارتفاع هذه المستوردات من جهة وانخفاض سعر الصرف من جهة أخرى أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية.

وعلى هذا الأساس يمكن أن حصر أنواع التضخم في الجزائر كما يلي:

الفرع الثاني : أنواع التضخم في الجزائر

أولا - تضخم نقدي: وهو ناتج عن ثلاثة أشياء رئيسية هي:

1 - زيادة الكتلة النقدية: اتبعت السياسة النقدية في الجزائر نظام التخطيط المركزي، فكان خلق النقود يتم

1- حمدي عبد العظيم ،" **اقتصاديات التجارة الدولية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،مصر ، 2010 ص 67 .

بصورة موسعة لتغطية العجز في توزيع الموارد، مما نتج عنه اختلال في التوازنات الاقتصادية الكبرى كالتضخم والمديونية، ولهذا لجأت الجزائر، في سياسات ما بعد 2000 إلى مراقبة القروض ومراقبة تطور الكتلة النقدية من أجل معالجة التضخم وضمان نمو اقتصادي متناسق مع تطور الحالة النقدية.

وإذا سلطنا الضوء على الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة نجد الزيادة الكبيرة للكتلة النقدية لكن هذه الزيادة لم يقابلها زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما ساعد على ارتفاع الضغوطات التضخمية، والملحق رقم 01 يبين لنا نسبة نمو كل من الكتلة النقدية والناتج الوطني الإجمالي حيث نلاحظ الفرق الكبير بينهما خاصة سنة 2001، لكن في السنة الأخيرة من الدراسة نلاحظ أن نسبة نمو في الكتلة النقدية كان أقل من الناتج الوطني الإجمالي وهو راجع لسياسة التقشف المعتمد من طرف الحكومة.

2- زيادة العجز في ميزانية الدولة: تضم ميزانية الدولة جانبين، جانب الإيرادات وجانب النفقات، حيث أن جانب النفقات يضم كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، والتي يتم تمويلها عن طريق الإيرادات النهائية، وفي حالة تعذر ذلك تلجأ الدولة إما للقروض الخارجية أو الإصدار النقدي وهذا ما يؤدي إلى حالة التضخم، والجدول رقم(04-01) يبين لنا العجز الموازني خلال الفترة 2000- 2018**.**

جدول رقم (04-01): العجز الموازني في الجزائر 2000-2018 الوحدة (مليار دج)

السنوات	الإيرادات	النفقات	العجز الموازني
2000	1578,2	1178,1	400,1
2001	1505,5	1321	184,5
2002	1603,2	1550,7	52,5
2003	1974,5	1639,3	335,2
2004	2229,9	1888,9	341
2005	3082,8	2052,1	1030,7
2006	3639,9	2453	1186,9
2007	3687,9	3108,7	579,2
2008	2902,5	4191,1	-1288,6
2009	3275,4	4246,3	-970,9
2010	3074,6	4466,9	-1392,3
2011	3403,1	5731,4	-2328,3
2012	3804	7058,2	-3254,2
2013	3895,3	6024,1	-2128,8
2014	3927,8	6995,8	-3068
2015	4552,5	7656,3	-3103,8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يتبين لنا من الجدول أن العجز الموازني غلب على جميع السنوات على الرغم من الإجراءات التي قامت بها الجزائر من أجل التقليل من النفقات، بينما نرى أن السنوات التي استطاعت أن تحقق فائضا في الميزانية كانت جلها في الفترة التي أصبح فيها سعر البترول منتعشا من سنة (2000 إلى غاية 2007)، وهذا ما يتبين من خلال اعتماد الجزائر على الجباية البترولية بشكل كبير وهنا نرى ضعف الإنتاجية المحلية وهو ما يزيد من التضخم بسبب زيادة الطلب.

ثانيا : التضخم الهيكلي: ويطلق عليه التضخم البنيوي في الجزائر وهو راجع لعدة أسباب هي:

1- أساليب تمويل الاستثمارات: سياسة منح القروض بنسبة عالية نوعا ما خلال فترة التسعينيات وسياسة منح القروض بدون فائدة عن طريق وكالاتANSEJ و CNAC، هذا ما أثر كثيرا على الاقتصاد حيث أن معظم

هذه المشاريع ليست إنتاجية ومعظمها خدمية ما أدى إلى عدم نجاحها وعدم تسديد معظم الديون نهائيا أو تسديدها خارج أجال استحقاقها.

2-الزيادة في تكاليف الإنتاج: من أهم أسباب ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائر انخفاض مستوى الإنتاجية مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، هذا في ظل غياب القيود السعرية على المنتجات النهائية، حيث يقوم المنتج ينقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار، فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، حيث أن حوالي 83% من الاقتصاد هي تجارة وخدمات صغيرة، فحسب ما يشير إليه المسح الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء يتبين أن المشاريع المحلية هي التي تهيمن بنسبة99% من المشاريع المعلنة.

وبالإضافة إلى انخفاض المستوى الإنتاجية يعتبر ارتفاع تكلفة الأجور من أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، حيث يشكل هذا العنصر نسبة مرتفعة من أرقام أعمال أغلى المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر ، كما أن الأجور باعتبارها جزء من مكونات الدخل الوطني وبالتالي الطلب الكلي فأية محاولة للرفع منها يؤثر على الإنفاق والذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة .

3-النمو الديمغرافي: إن للانفجار السكاني أثار هامة على الاقتصاد الوطني باعتباره أساس المشاكل الاقتصادية خصوصا وأن زيادة الاستهلاك بمعدلات عالية يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار.

4 - التضخم المستورد: هو التضخم الذي يكون سببه ومصدره الاستيراد، وهو مرتبط بالاعتماد في معظم النشاطات الاقتصادية على ما يتم استيراده من الخارج، وبالذات في الدول النامية نتيجة عجز إنتاجها المحلي عن تلبية معظم احتياجاتها لانخفاضها وضعف درجة تنوعه، حيث يمكن أن يحصل التضخم نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج ، كما أن التضخم يمكن أن يتحقق عندما يزداد الاعتماد على مستلزمات

إنتاج مستوردة في العمليات الإنتاجية ،وبذلك تزداد تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات والتي يكون سببا ومصدرها التضخم المستورد

المبحث الثاني : التضخم المستورد في الجزائر

تكون ظاهرة التضخم المستورد في الجزائر غير معروفة ولم تتم دراستها إلا في السنوات الأخيرة، ولكنها في الواقع وليدة الماضي وسوف نقوم بتحليلها وفقا لأهم المؤشرات المشهورة والمستخدمة بكثرة وسنقوم أيضا بحساب التضخم المستورد في الجزائر من أجل المقارنة بينها وبين المؤشر المعني.

المطلب الأول: قياس التضخم المستورد في الجزائر

كما ذكرنا سابقا، فإنه هناك عدة طرق لقياس التضخم المستورد وسنستخدم الطريقة 03 والتي كانت صياغتها كما يلي:

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج المحلي الخام}} \times \text{معدل التضخم العالمي}$$

نلاحظ من خلال الملحق رقم 02 و المنحنى البياني رقم 01-02، ان التضخم المستورد يمثل نسبة معتبرة من التضخم المحلي، أثناء السنوات الأخيرة من الدراسة، حيث ان نسبة الواردات للناتج الخام تتمثل في نسبة أكثر من 1/4 في كل سنوات الدراسة وتعتبر نوعا ما كبيرة هذه النسبة ، لأنها تبين بشكل واضح اتكال الاقتصاد الجزائري على الواردات بشكل كبير لأجل تغطية الطلب المحلي، وهذه النسبة تراوحت، أثناء الفترة الممتدة من 2000 غاية 2004، بين 20,74%(تعتبر أقل نسبة سجلت خلال الفترة سنة 2000) و30,73%(تمثل أعلى نسبة، سجلت سنة 2003، من خلال ما نلاحظه فهي النسبة الوحيدة التي اجتازت نسبة 30% وذلك راجع للظروف السائدة أثناء تلك الفترة بإعادة جدولة وعدم استقرار سياسي واقتصادي)، ولكن بعد 2002 وإلى غاية 2004 فهذه النسبة تمثل أكبر من 30%، وهذا ما يبينه اتجاه معظم المستثمرين إلى الاستيراد و تراوحت هذه النسبة أثناء هذه الفترة وتراوحت مابين 39,42% في سنة 2002 و30,92 % في سنة 2004 وبمقارنة التضخم المستورد بالتضخم العالمي، يستوضح لنا العلاقة الطردية الموجودة بينهما وذلك كلما زاد التضخم العالمي أدى إلى زيادة التضخم المستورد والعكس صحيح، فنجد أن أقل معدل تضخم عالمي كان في الفترة الممتدة 2004 – 2016 حيث استقرت في معدل تضخمي عالمي معدوم وهي نفس السنة التي

سجلت فيها أقل نسبة معدل التضخم المستورد حيث أن أعلى نسبة سجلت للتضخم العالمي كانت سنة 2003(10,30 %) وهي نفس السنة أيضا التي سجلت أعلى نسبة للتضخم المستورد 02,94%، ومن هذا يتبين لنا العلاقة الطردية بين التضخم المستورد والتضخم العالمي

في الجزائر ويوضح لنا المنحنى البياني في الشكل رقم 01-02 ذلك حيث نلاحظ كلما ارتفع معدل التضخم العالمي فإن التضخم المستورد يرتفع، والعكس صحيح.

أما بالنسبة لمساهمة نسبة التضخم المستورد في نسبة التضخم المحلي فنلاحظ أنه خلال السنوات الأولى من الدراسة خلال الفترة (2000 – 2001) أن التضخم المحلي إرتفع من نسبة (2% إلى 4%) والتضخم العالمي من(4% إلى 6%) بينما التضخم المستورد في هذه الفترة بقي مستقر في المؤشر المعدوم وفي الفترة (2001-2002) نلاحظ أن التضخم العالمي والتضخم المحلي إنخفض في هذه الفترة ليصل من(6%إلى4%) ومن(4% إلى 2%) وأما التضخم المستورد فبقي مستقر في الصفر وفي فترة (2002 -2003) فيتوضح ارتفاعا ملحوضا لكل من التضخم العالمي بنسبة (من 4% إلى 16%) والتضخم المحلي(2% إلى 11%) التضخم المستورد (0% إلى 8%) وفي الفترة (2003 -2004) نلاحظ انخفاضا واضحا إلى درجة المعدوم في كل التضخمات لتصل إلى نسبة التضخم العالمي (16% إلى 0%) والتضخم المحلي (11% إلى 0%) التضخم المستورد(8% إلى 0%) وفي الفترة الممتدة (2004 - 2016) ليستقر كل من التضخم العالمي والمحلي والمستورد في المؤشر المعدوم ومن هذا يمكن القول أن معدل التضخم المحلي يتأثر بالتضخم العالمي

الشكل رقم (01-02) منحنى بياني يمثل العلاقة بين التضخم المستورد، التضخم المحلي والتضخم العالمي

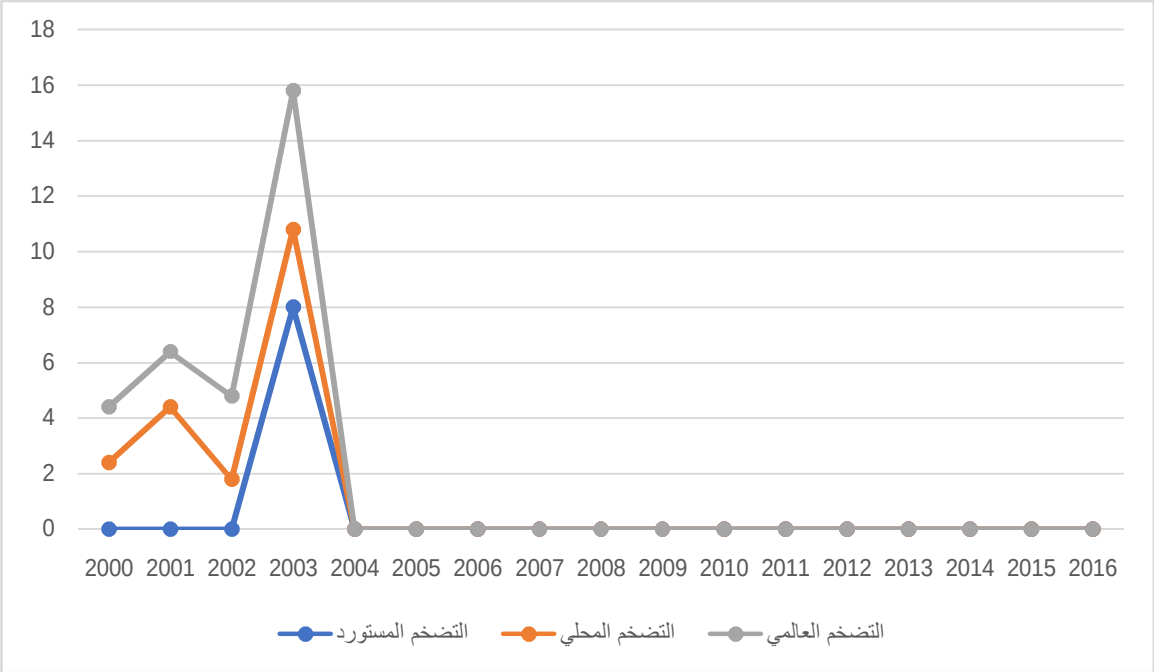

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 02

المطلب الثاني: مؤشرات التضخم المستورد في الجزائر

هناك عدة مؤشرات تم دراستها سابقا، سنقوم بتحليلها على مستوى الاقتصاد الجزائري وذلك لمعرفة أهم المتغيرات التي تؤثر في التضخم المحلى.

الفرع الاول: درجة الانكشاف الاقتصادي

من ما تم دراسته سابقا من الملحق رقم 03 والشكل البياني رقم 02-02 وبالاعتماد عليه نلاحظ أن نسبة الانكشاف الاقتصادي كبير جدا، وهي تفوق النسبة 40 %، في جميع السنوات وبالتالي فإن حسب النظريات الاقتصادية يعتبر الاقتصاد منكشفا، وعلى اعتبار ان الجزائر من الدول النامية فهذه النسبة تعبر على ضعف الاقتصاد وعدم قدرته على تغطية الطلب المحلي به، كما هي تعبر على تأثر الأسعار المحلية بالأسعار العالمية.

شكل رقم (02-02) درجة الانكشاف الاقتصادي في الجزائر 2000- 2018

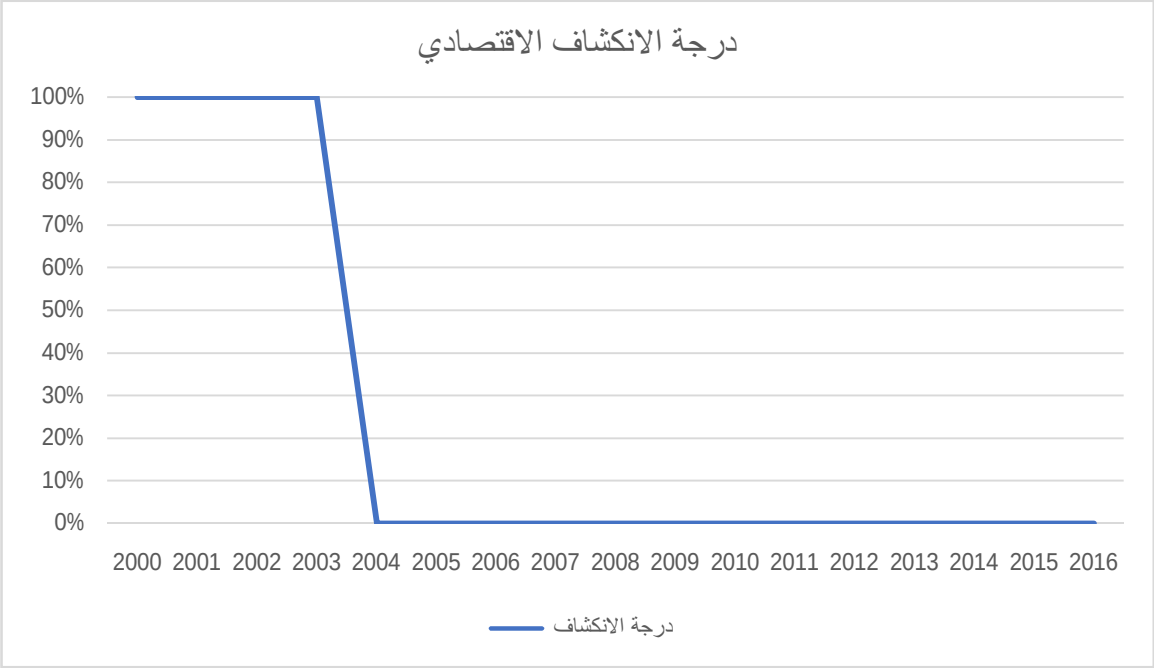

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام الملحق رقم 03

ومن الملحق رقم 04 نرى أن قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات في كل السنوات وبالتالي يحدث فائض في الميزان التجاري، إلا أن هذا لا يعبر حقيقة بأن الجزائر قوية في ميدان التصدير وهذا راجع لان كل صادرات هي مواد خام وخاصة بقطاع البترول والغاز فقط، كما أن نسبة الانكشاف في الجزائر كبيرة جدا

ولقد تم تسجيل نسبتها والتي تتمثل في 100% سنة 2000 لتستقر بنفس النسبة إلى غاية 2003 مرحلة ارتفاع أسعار البترول وهو ما يؤكد توجه الجزائر إلى الاستيراد أكثر منه إلى الاستثمار المحلي، لذا على الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة وتحويل هذه النسبة من نسبة غير جيدة إلى نسبة جيدة وذلك من خلال تحسين قدرتها على توفير قدر مهم متنوع من إنتاجها لأغراض التصدير، وكذلك توسيع قدراتها الإنتاجية من خلال استيراد المزيد من مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل هذه القدرات الإنتاجية وبذلك تزداد الصادرات والواردات ومن ثم تزداد أهمية التجارة، والملاحظ أيضا أن هذه النسبة ارتفعت أكثر خلال مرحلة ارتفاع أسعار البترول وهو ما يؤكد توجه الجزائر إلى الاستيراد أكثر منه إلى الاستثمار المحلي .

ففي الفترة الممتدة من (2004 إلى غاية 2016) لوحظ سقوط حر ليصل المؤشر إلى درجة الصفر

وهذا ما سيؤدي إلى انعكاسات سلبية على الوضع الاقتصادي الجزائري ذو حساسية مفرطة اتجاه الأسعار العالمية، والتبعية الاقتصادية لبعض الدول المصدرة له .

من الشكل 03-02 والملحق رقم 03 يمكن أن نلاحظ العلاقة الموجودة بين الناتج المحلي والتجارة الخارجية التي هي عبارة عن علاقة طردية في جميع السنوات، فكل زيادة في التجارة الخارجية تقابلها زيادة في الناتج المحلي، ولكن نسبة الزيادة تختلف من سنة إلى أخرى، فنجد في مرحلة ما قبل 2009 أن الزيادة في نسبة الناتج المحلي أدنى منها في التجارة الخارجية، أما عن ما بعد 2009 فنجد العكس وهذا ما أدى إلى زيادة في درجة الانكشاف بشكل كبير، حيث بلغت النسبة في المتوسط 74,32 خلال المرحلة الأخيرة وهي درجة كبيرة جدا.

شكل رقم(03-02) تطور التجارة الخارجية والناتج المحلي 2000-2018

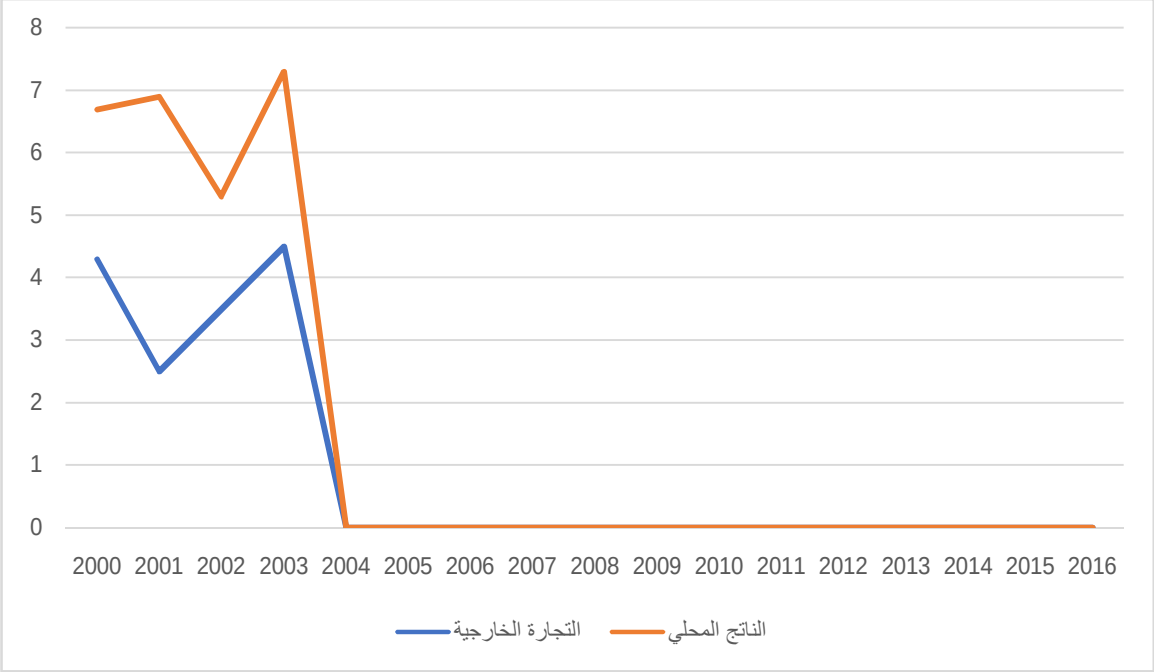

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام الملحق رقم 03

إن الارتفاع في مستوى نسبة التجارة الخارجية خلال الفترة المدروسة يدل على أن عملية الاستقلال الاقتصادي ضعيفة نوعا ما، وتدل هذه النسبة أيضا على أهمية الواردات في تحديد مستوى الأسعار المحلية وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري ضعيف أمام التقلبات العالمية، وهي دليل أيضا على تحكم الدول الرأسمالية

بالأسعار العالمية من أجل الحصول على المواد الأولية من الدول المتخلفة وإعادة تصريفها من خلال استخدامها في عمليات الإنتاج.

الفرع الثاني نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يتبين لنا من خلال الملحق رقم 04 والشكل رقم 04-02، أن هذه النسبة مرتفعة، بل هي أكثر من النسبة التي حددها الاقتصادي هنريكس (نسبة 20%)، منها يمكن الحكم على أن الاقتصاد الجزائري منكشف للخارج ، لذلك أن هذه النسبة كبيرة جدا مقارنة بالناتج المحلي حيث بلغت أدنى قيمة لها سنة 2004 بنسبة 0% %لتسجل في باقي السنوات نسب أكثر من النسبة المذكورة سابقا، ونلاحظ ان خلال الفترة ما قبل 2004 كانت النسبة تتراوح حوالي 100% أي من الفترة (2000-2003) تعتبر حالة خاصة في تلك الفترة، حيث أن هذه النسبة ارتفعت إلى قيمة كبيرة لتصل إلى 100 % حيث سجلت وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة لتنخفض بعد ذلك لتتجاوز الحد الأدنى 0 %، وبالتالي فإن الاقتصادي الجزائري منفتح حول العالم الخارجي ، وأي زيادة في الأسعار العالمية ستؤثر في الأسعار المحلية .

شكل رقم (04-02): نسبة الواردات إلى الناتج المحلي

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام الملحق رقم 04

باللجوء إلى الميل الحدي للواردات أيضا ومن خلال الملحق رقم 04 والشكل البياني 05-02 نلاحظ أن قيمته كانت في المتوسط 0,35، و لكن هناك بعض القيم الشاذة والتي زادت عن المعتاد ففي سنة 2004 كان الميل 1,22، وأيضا في سنة 2015 فقد كانت 0,27، وهو ما يعكس ذلك من خلال نمو الواردات بنسبة تفوق نسبة الناتج المحلي، وبالتالي فإن ميزان المدفوعات في هذه الحالة سيكون معرض للعجز بنسبة كبيرة، وكذلك هذه النسبة يمكن لها أن تؤثر في السياسة المالية والاقتصادية المتبعة من طرف الدولة ، نرى كذلك وجود قيم سالبة وهي تعبر على أن نسبة نمو الواردات أقل من نسبة نمو الناتج المحلي وهي تعبر عن حالة جيدة نوعا ما لميزان المدفوعات .

شكل رقم (05-02): الميل الحدي للواردات

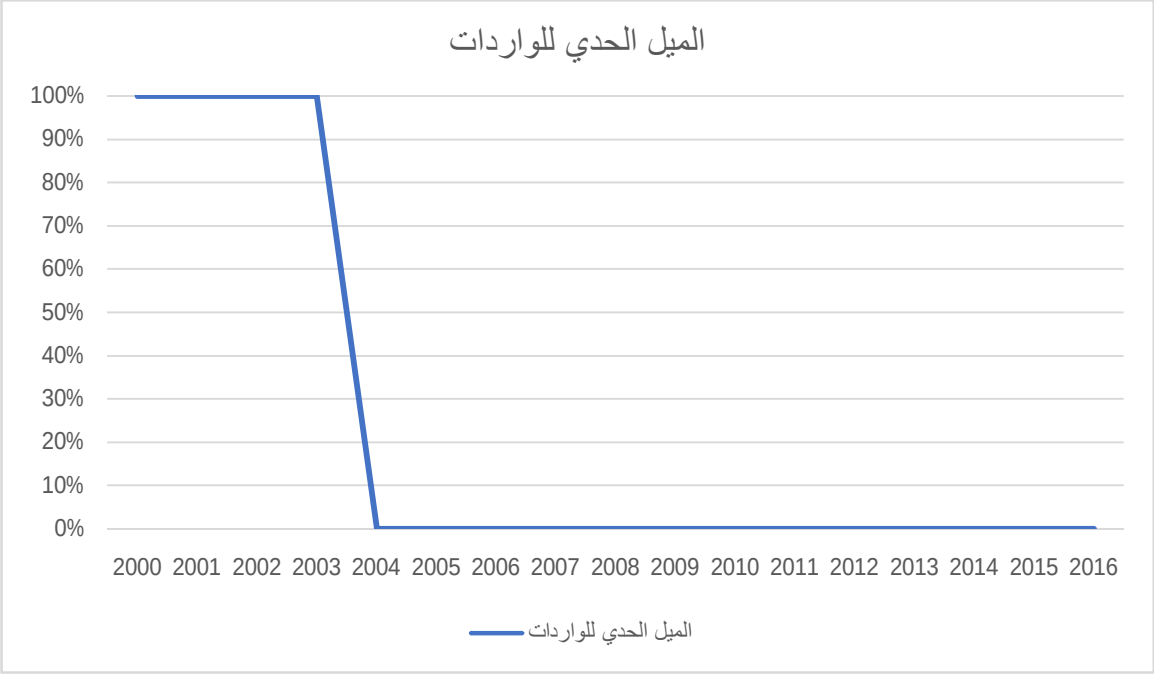

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام الملحق رقم04

الفرع الثالث طبيعة هيكل الواردات:

من خلال الملحق رقم 05 والشكل 06-02 نرى أن الواردات الجزائرية واضحة أساسا في المواد الغذائية والمشروبات و فهي تعتبر ذات طابع استهلاكي مباشر ومنه فإن تأثيرها على الأسعار سيكون بصيغة مباشرة فإن أي زيادة في هذه المواد يؤثر مباشرة في الأسعار المحلية، ونجد كدرجة ثانية التموين الصناعي والتي تتمثل

أساسا في الصناعات التركيبية حيث أن معظم هذه التموينات تكون على شكل منتج تام يتم تركيبه فقط على مستوى المصانع وبالتالي فإن التكاليف الخاصة به لا تنخفض، بل هو أسلوب فقط للهروب من الضرائب ، ولقد أتسمت الواردات الجزائرية بتغير في طبيعتها حسب السياسات المتبعة من طرف الدولة ، حيث كانت في البداية معظمها استهلاكية نظرا لعجز الناتج المحلي لتلبية الطلب المحلي ، حيث نلاحظ أن نسبة الواردات الغذائية تمثل في المتوسط 100% خلال المرحلة 2000 – 2004 فنجد أن التجهيزات الصناعية قد زادت أما بعد 2004 فقد كانت نسبتها في المتوسط انخفضت إلى حوالي 0 % .

أما الواردات التي كانت تحتل أكبر نسبة فهي الواردات الخاصة بالتموين الصناعي حيث كانت في المتوسط 100% خلال المرحلة ما قبل 2004، أما بعد 2004 فنجد أن التجهيزات الصناعية قد انخفضت وأصبحت تحتل المرتبة الأخيرة بمتوسط قدره 0% والسبب في ذلك الديون على عاتق الدولة .

من خلال البيانات نلاحظ أيضا تحول كبير في نمط استهلاك حيث أن نسبة السلع الاستهلاكية قفزت في المتوسط 100 من % (قبل 2004) ، وبالتالي من خلال طبيعة هذه الواردات فإن الدولة تسعى لتقليص هذه الواردات من خلال الضغط على الواردات الاستهلاكية وترك المجال فقط للواردات الصناعية والتي تدخل مباشرة في الإنتاج وتفادي التجهيزات الصناعية التي تدخل في التركيب فقط لأن هذا النوع من الصناعات يتأثر كثيرا بالتقلبات في الأسعار العالمية على غرار المواد الاستهلاكية وبالتالي سيؤثر في الأسعار المحلية .

شكل رقم (06-02): منحنى بياني بتطور نسب هيكل الواردات الجزائرية 2000-2018

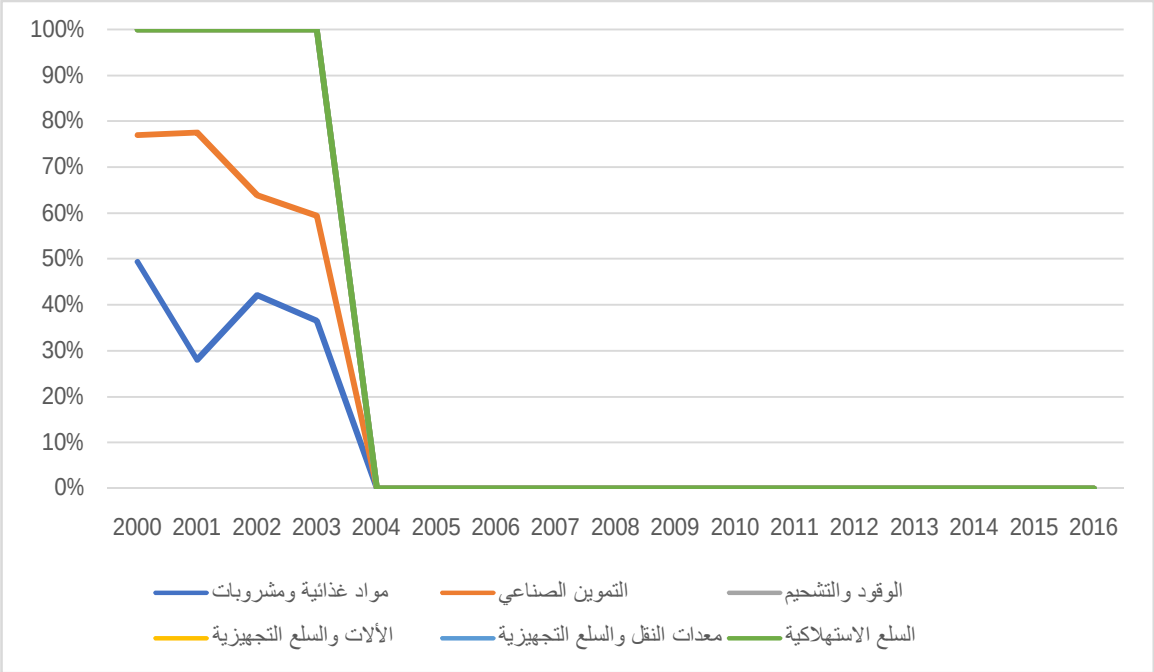

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام الملحق رقم 05

إن الأشكال السابقة تعبر عن هيكل الواردات الجزائرية، من خلالها يتبين لنا مدى تبعية الطلب الاستهلاكي والإنتاجي في الجزائر إلى العالم الخارجي، وبالتالي تأثره بالتضخم المستورد، فنلاحظ أن واردات الجزائر تحتوي على نسب كبيرة من السلع الغذائية ذات الطابع الاستهلاكي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة أسعار على المستوى المحلي، ورغم وجود واردات وتجهيزات صناعية والتي تظهر لنا بشكل كبير، غير أنها وللأسف مجرد تمويه إن صح التعبير على التهرب الضريبي، حيث أن هذه الأخيرة تستخدم في العمليات التركيبية فقط، ويتم استيرادها على أنها خاصة بالعمليات الإنتاجية، وهذا ما سيؤثر على الأسعار بشكل كبير.

الفرع الرابع طبيعة التوجه الجغرافي للواردات:

يبين الملحق رقم 06 والملحق 07 ان النسبة الكبيرة من واردات الجزائر تأتي من مجموعة الدول الصناعية، بالرغم من أزمة النقد الأجنبي والعجز الذي كانت تعاني منه الجزائر في النصف الأول من الألفينات بما أن حجم الاستيراد من هذه الدول، عرف تزايد واضحا خاصة في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي مقارنة مع بقية دول العالم، ويرجع ذلك إلى الديوان التي منحتها هذه الدول إلى الجزائر، ففي فترة الألفينات كان

نصيب الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية لوحدهما نسبة متوسطها لا يقل عن 80 % من حجم الواردات الإجمالية، في حين تتقاسم بقية دول العالم حوالي20%، ويأتي على رأس القائمة دول الإتحاد الأوربي بنسبة تقدر حوالي 56 % تليها دول أمريكا الشمالية بنسبة متوسطها 20 % أما دول آسيا فتمثل نسبة متوسطها 8.4 % ، غير أن درجة الاستقرار الاقتصادي التي تعرفها هذه الدول في السنوات الأخيرة تجعل نسبة تأثر الأسعار المحلية تقل حدة ، ولكن عدم استقرار العملات لهذه الدول أما الدولار الأمريكي أثر بعض الشيء على زيادة التضخم في هذه البلدان وهو ما أثر بالمقابل على الأسعار المحلية في الجزائر .

أما الفترة الثانية من الدراسة (2000 إلى غاية 2002) نجد أنه لم تتغير الدول المصدرة إلى الجزائر والتغير الوحيد هو نسبة الواردات حيث أن الواردات من الاتحاد الأوروبي ارتفعت لتصل إلى أكثر من 60% ، أما دول أمريكا فكانت حوالي 15 % لتليها دول آسيا ، إن ما يميز هذه الفترة هي الأزمة المالية العالمية نهاية 2008 والتي أثرت على جميع الدول المصدرة للجزائر الشيء الذي أثر بدوره على الأسعار في الجزائر .

أما الفترة الأخيرة والتي تمتد من 2012 إلى غاية 2015، فقد تغيرت ترتيب الدول المصدرة للجزائر، فنجد على التوالي الدول الأوربية بمتوسط نسبة تقدر بحوالي 50%، دول أسيا بنسبة 20% كما نلاحظ خلال هذه الفترة هو زيادة حجم الواردات من دول الأسيوية والمتمثلة في كل من الصين، وكوريا الجنوبية، واليابان وتركيا.

ومن خلال هذا نجد أن الأسعار في الجزائر لم تتأثر بسبب وجود التضخم وأزمات داخل البلدان المصدرة، وإنما ذلك راجع إلى سعر الصرف والتأثر بالدولار الأمريكي ، وكذلك الأزمة التي حدثت خلال هذه الفترة .

والملاحظ من خلال هذا المؤشر أن التضخم في الجزائر لا يكون عبر التضخم المستورد فقط ، وإنما يكون كذلك عبر القنوات الأخرى والمتمثلة في الميزان التجاري ، ميزان المدفوعات وأسعار الفائدة العالمية .

الفرع الخامس نسبة الاستيعاب المحلي إلى الناتج الوطني الإجمالي:

كما قلنا سابقا فإن عملية حساب هذا المؤشر كما يلي:

الميزان المحلي = فجوة التضخمية = إستيعاب المحلي A – الناتج الوطني الإجمالي Y

=الاستهلاك (الخاص +الحكومي) +جملة الاستثمار+التغير في المخزون+ الصادرات) - (الناتج المحلي الإجمالي+الواردات)

وباستخدام معطيات الملحق رقم 08 والملحق رقم 01 نجد الميزان المحلي، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (01-02): نسبة الاستيعاب المحلي

السنوات	الاستيعاب المحلي	السنوات	الاستيعاب المحلي	السنوات	الاستيعاب المحلي
2000	-422,83	2007	-840,34	2014	-2280,10
2001	-472,24	2008	-1040,49	2015	-2510,30
2002	-498,36	2009	-1504,31	/	/
2003	-574,44	2010	-1797,49	/	/
2004	-590,07	2011	-3031,96	/	/
2005	-613,81	2012	-1767,80	/	/
2006	-591,50	2013	-2013,30	/	/

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام الملحق رقم 01 والملحق رقم 08.

من هذا الجدول يتبين أن الميزان المحلي سالب وهو يدل على ان الاستيعاب المحلي أقل من الناتج الوطني الإجمالي، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الاقتصاد الجزائري يعتمد كثيرا على الاقتصاد العالمي ، وذلك بسبب وجود عجز في الطلب المحلي نظرا لعدم تلبية السلع والخدمات المنتجة لحاجات الطلب المحلي ، وهو ما يستدعي القيام بعملية الاستيراد ،و بالتالي فحسب هذا المؤشر فالاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الاقتصادية العالمية وما يرافقها من ركود وتضخم .

المبحث الثالث : أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر

يعتبر التضخم ظاهرة من الظواهر الأكثر مساسا بالاقتصاد الوطني وأكثرها شيوعا ، يؤثر بصفة عامة على الاقتصاد الكلي وبصفة خاصة على الاقتصاد الجزئي ، ويعرف بصعوبة السيطرة عليه، وبحكم آثاره الغير مرغوبة على النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي ،وفي إطار بحثنا هذا سوف نتطرق إلى العوامل الخارجية على التضخم المحلي في ظل الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي ،ومن أهم العوامل الخارجية المؤثرة على التضخم المحلي هو التضخم المستورد والمتمثل في ارتفاع الأسعار العالمية مما يؤثر بطبيعة الحال على الأسعار المحلية

المطلب الأول تحليل ظاهرة التضخم المستورد في الجزائر

إن التضخم المستورد ظاهرة اقتصادية واجتماعية يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن ، من خلال ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الأجنبية مقارنة بالمحلية وبالتالي فإنه كلما كان التأثير سلبا على ميزان المدفوعات ، فإن ذلك يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية ، مما يؤدي بالدولة إلى فقدان مصداقية التعامل بعملتها ، وبالتالي فغن ذلك يؤدي بالبنك المركزي غلى ضخ العملة بدون مقابل أي أن هناك نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة ، فإذا حاولنا ضبط أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة للصيرورة التضخمية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2018 فإن ذلك سيكون وفق ما يلي

الفرع الأول: أسباب التضخم المستورد

نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري المفتوح على العالم الخارجي ، في ظل محدودية القاعدة الإنتاجية وتنامي الطلب على السلع المستوردة فإن ذلك يجعل اقتصاد الجزائر أكثر عرضة وأكثر تأثرا بالتضخم المستورد والذي يمكن أن يرجع إلى العوامل التالية :

- ارتفاع الأسعار في دولة المنشأ بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج أو زيادة الطلب عليها.
- انخفاض مستوى الرقابة على الأسعار في الأسواق المحلية .

- التأثيرات السعرية الناتجة عن عوامل خارجية مرتبطة بظروف السوق الدولي
- ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية نظرا لانخفاض الإنتاج العالمي للحبوب وتناقص المعروض الحقيقي منها .
- ارتفاع مستوى المعيشة ومعدلات النمو في عدد من الدول التي تتعامل معها الجزائر خاصة دول الاتحاد الأوربي والصين .
- ارتفاع أسعار النفط ومن ثم زيادة تضخم التكاليف في البلدان المستوردة له ومنها دول الاتحاد الأوروبي وباعتبار أن معظم واردات الجزائر هي من تلك الدول فإننا نستورد التضخم من تلك الدول الذي ساهم النفط بنصيب وافر فيه وهو ما يعرف بإعادة تصدير التضخم .

الفرع الثاني : آثار التضخم المستورد

تظهر آثار التضخم المستورد بصورة أكثر وضوحا عندما تكون الدول المصدرة تعاني أصلا من التضخم ، حيث ينشأ عن ذلك انتقال التضخم من الدولة المصدرة غلى الدولة المستوردة .

وللتضخم المستورد عدد من الآثار والتداعيات من الناحية الاقتصادية والتي يمكن إيجازها على النحو التالي :

أولا الآثار الاقتصادية

- ارتفاع كلفة الاستثمار المحلي .
- ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات .
- المساهمة في زيادة درجة التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع الجزائري .
- النمو المفرط في قطاع الخدمات .
- زيادة العجز في ميزان المدفوعات .
- المساهمة في زيادة حجم المديونية الخارجية .
- المساهمة في ارتفاع نفقات المعيشة وتناقص الدخول الحقيقية لأفراد المجتمع الجزائري .
- زيادة درجة التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي .

المطلب الثاني : قنوات انتقال التضخم المستورد وسياسات الحد منه

ينتقل التضخم بين الدول الرأس مالية من خلال ما يعرف بدورة الأعمال الدولية ، فإنه يصدر من مجموعة الدول الرأسمالية إلى مجموع الدول النامية من خلال حركة التجارة الدولية ، ففي داخل مجموعة الدول الرأس مالية يتم نقل التضخم من بلد إلى آخر عبر قنوات انتقال .

الفرع الأول: قنوات انتقال التضخم المستورد في الجزائر

تعتبر كل فوائض الحساب الجاري الناجم عن حصيلة الصادرات من المحروقات و هيكل الواردات الجزائرية بحكم تأثيره المباشر بنسبة معتبرة على مؤشر أسعار المستهلكين و مستويات أسعار الصرف في الجزائر أهم العوامل التي يتم من خلالها نشوء التضخم المستورد في الجزائر

أولا : قنوات التضخم المستورد المباشرة في الجزائر

- **قناة المداخيل** : حيث ان التذبذب الحاصل على مستوى دخول المغتربين في البلدان التي هم فيها يكون تأثيره على شكل ارتفاع الطلب الفعال في الجزائر و بالتالي ظهور ضغوط تضخمية و يمكن لهذه التذبذبات في الدخل ان تنتج أما عن طريق ارتفاع الصادرات أو الكتلة النقدية.
- **ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد** : ان زيادة الطلب على السلع المستوردة يؤدي إلى ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد و عليه فان ارتفاع أسعار السلع النهائية المستوردة في بلدها الأم سيؤدي بالضرورة الى ارتفاعها محليا ،لذلك فانه إذا لم يتم خفض الطلب المحلي على هاته السلع فان الضغوط التضخمية ترتفع خاصة إذا كانت هاته السلع غير قابلة للإحلال بالسلع المحلية .

ثانيا : قنوات التضخم المستورد الغير مباشرة في الجزائر

- **قناة التكاليف :** ان ارتفاع أسعار السلع الوسيطية المستوردة من بلد أو عدة بلدان سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية و بالتالي ارتفاع أسعار الاستهلاك المحلية .
- **قناة ميزان المدفوعات** :ان تغير الأسعار النسبية يؤثر على توازن الميزان التجاري ،الأمر الذي يؤثر على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة و بذلك عرض النقود و الدخل فتتغير أسعار السلع

المطلب الثالث : سياسات الحد من التضخم المستورد

لقد قامت الجزائر بعدة إصلاحات في مجال السياسة النقدية والمالية وذلك من أجل الحد من التضخم بشكل عام، والتضخم المستورد بشكل خاص، و الوصول إلى الأهداف المسطرة في برنامج الإنفاق الموسع، حيث اتسمت هذه المرحلة بسياسة صارمة عن طريق رفع القيود على تقديم الائتمان لتمويل الاقتصاد. وعليه فإن السلطات الجزائرية من خلال هذا البرنامج عملت على إتباع سياسة نقدية صارمة حيث لجأت منذ 2003 إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية ومن ثمة العمل على تخفيض معدل التضخم على مستوى يسمح باستقرار الأسعار، هذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال فترة التسعينات، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة والسقوف على الفائدة في السوق النقدية فيما بين البنوك، كما قامت بفرض نسبة لا تجتاز 25% كاحتياطي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية، في نفس الوقت باشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16.5% ، أما في السنوات الأخيرة فقد طبقت معدلات كاحتياطي إجباري تتراوح بين 8 % إلى 9 % لتصل في سنة 2014 إلى 12 % .

لقد لجأت الجزائر إلى سياسة أخرى وهي سياسة استخدام صندوق ضبط الموارد كأداة لتعقيم التدفقات الداخلية لرؤوس الأموال وذلك ابتداء من سنة 2000.

الفرع الأول : تعقيم التدفقات الداخلية لرؤوس الأموال عن طريق أدوات السياسة النقدية

عرفت بداية التسعينيات صدور قانون رقم 10/90 والمتعلق بالنقد والقرض والذي يعد الإطار المؤسساتي للسياسة النقدية في الجزائر وفيما يلي أهم الإجراءات المتخذة في إطار هذا القانون.

أولا – معدل إعادة الخصم:

يتم تعديل إعادة الخصم كل سنة وذلك بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية نتيجة لتحرير الأسعار، ولتخفيف حد التضخم قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 7,5% سنة 2000 إلى 10,5% سنة 2002، ليصل إلى 15% كحد أقصى خلال سنة 2001، ثم استمر في الانخفاض حتى وصل إلى 9,5% سنة 2004 وهي فترة نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي ونلاحظ ان السنوات التي ارتفع فيها معدل إعادة

الخصم هي سنوات شهدت ارتفاع في معدل التضخم، فزيادة معدل إعادة الخصم يكون من أجل التأثير على المقدرة الافتراضية للبنوك التجارية للتأثير على سيولتها والتي تلجأ بدورها إلى رفع معدلات الفائدة المطبقة على القروض أو الودائع أو خصم الأوراق التجارية .

خلال سنتي 2003 و2004 استمر انخفاض معدل الخصم إلى 4,5% و4% على التوالي، ويعد هذا مؤشر جيد حيث يعبر عن التحسن في مستويات تضخم، وانعدام إعادة التمويل لدى البنك الجزائر والتي أصبحت لا تلجأ إليه البنوك منذ سنة 2002، بسبب السيولة الزائدة التي أصبحت تتوفر عليها، مما يجعل ودائعها تتضاعف لدي بنك الجزائر إلى 611 مليار دج سنة 2003.

ومن أجل احتواء فائض السيولة بالكامل والحد من الآثار السلبية على التضخم، كثف البنك المركزي الجزائري ابتداء من سنة 2005 سياسة التسهيل الدائم الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة، حيث قامت بإدخال مناقصة سلبية لثلاث أشهر، كوسيلة جديدة تسمح بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية ما بين البنوك والتي تعتبر بالفعل كأموال قارة.

وفي سنة 2009 قام بنك الجزائر بتخفيض معدلات الفائدة على استرجاع السيولة إلى 1,25% بالنسبة لاسترجاع السيولة لمدة 3 أشهر و075% بالنسبة لاسترجاع السيولة لمدة 7 أيام والتي كانت سنة 2008 بمعدل 2%و1,25% على التوالي، هذه المعدلات لم تشهد تعديلات سنة 2013، وهي السنة التي أدخلت فيها أداة استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر بمعدل 1,5%، وإلى غاية 2015 لم تتغير هذه المعدلات مع بقاء معدل التخصم السنوي (4 %) كما كان في 2004.

ثانيا - معدل الاحتياطي الإجباري:

تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري في الجزائر من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 90-10، إذا خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد من خلالها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونيا، وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية .

وقد بدا بنك الجزائر في أكتوبر 1994 في فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية بنسبة 3% من الودائع المصرفية بالدينار الجزائري، وقد ارتفع هذا المعدل في سنة 2001 إلى 4,25% حيث فرضت السلطات النقدية عقوبة على البنوك والمؤسسات المالية التي ينقص احتياطها الإجباري، وتتمثل العقوبة في غرامة تساوي 1% من المبلغ الناقص، إلا أن الأمر رقم 11/03 المعدل والمتمم للقانون 10/90 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجباري بصورة مباشرة ، غير أن بنك الجزائر أعاد تنقيتها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004 ، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل احتياطي إجباري يصل إلى غاية 15% دون استثناء ، ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية بداية من منتصف الشهر ، بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر عائدا على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة ، يتم حسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر، وبسبب تحسن السيولة خلال الفترة ما بعد 2004 ووضع مجاميع النقد الأساسي كهدف وسيط للسياسة النقدية ، قام بنك الجزائر بتنشيط أداة الاحتياطي الإلزامي لحث البنوك على تسيير سيولتها بشكل أفضل ومن أجل تجنب الآثار السلبية للصدمات الخارجية والذي يجب أن يتماشى معدله مع تطور الاحتياطي الحر للبنوك ، وللتقليص من السيولة رفع بنك الجزائر في نهاية 2004 هذا المعدل إلى 6.25% ، ثم إلى 08% خلال سنة 2008 ، ثم 09% خلال سنة 2009 ، ليرفعه بعدها سنة 2012 إلى 11% ، ثم إلى 12% سنة 2013 وإلى غاية نهاية 2015 ، ولقد ساهمت هذه الأداة وبشكل فعال في امتصاص فائض السيولة .

الفرع الثاني: تعقيم التدفقات الداخلية لرؤوس الأموال عن طرق الصندوق ضبط الموارد

بسبب التطورات الإيجابية والهامة في أسعار النفط منذ سنة 2000، والتي ساهمت في رفع مداخيل الجزائر من العملة الأجنبية وتحقيق تراكمات مالية هامة، لجأت الجزائر على غرار الدول التي تعتمد في مداخيلها على الجباية البترولية إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات والذي يعد حسب نص المادة 10 من القانون 02/2000 المؤرخ في 2000/06/27 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 كما يلي:

يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد.

- يمول أساسا من الجباية الناجمة عن الفرق بين سعر النفط في إعداد الميزانية العامة للدولة والسعر الفعلي في الأسواق الدولية.

- يمكن الهدف الرئيسي للصندوق في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة عن انخفاض إيرادات الجباية النفطية إلى مستويات أقل من تقديرات قانون المالية .

- يستخدم أيضا لتخفيض الدين العمومي.

- تستند عملية تسيير صندوق ضبط الموارد إلى وزارة المالية حيث يعتبر وزير المالية هو الأمر بالصرف له.

لا يخضع صندوق ضبط الموارد إلى رقابة برلمانية.

- أدخلت سنة 2004 إضافة على الصندوق تمثلت في تسبيقات بنك الجزائر الموجهة إلى التسيير النشط للمديونية الخارجية بسبب التحسن المستمر في احتياطات العملة الأجنبية لبنك الجزائر، كما شهد تعديلا نظمته المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهادف إلى تعديل الجزء الخاص بنفقات هذا الصندوق توسعت أهدافه أن كانت تقتصر فقط على تمويل عجز الموازنة العامة أصبحت تمول عجز الخزينة العمومية . و تم استخدام صندوق ضبط الموارد من طرف البنك الجزائري على نطاق واسع خلال الفترة 2000- 2015 لتعقيم فائض السيولة من خلال نقل ودائع الخزينة العمومية من البنوك إلى بنك الجزائر، مما جعل الخزينة الدائن الصافي للجهاز البنكي ابتداء من سنة 2004، والجدولين التاليين يبين لنا تطور صندوق ضبط الموارد وعلاقتها بأسعار النفط والوضعية المالية للموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (02-02): رصيد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2015 الوحدة: **مليون دج**

السنوات	رصيد الصندوق	السنوات	رصيد الصندوق	السنوات	رصيد الصندوق	السنوات	رصيد الصندوق
2000	132137	2004	721688	2008	4280073	2012	5633752
2001	171534	2005	1842686	2009	4316465	2013	5563512
2002	279780	2006	2931045	2010	4842837	2014	4408848
2003	320892	2007	3215530	2011	5381703	2015	2072200

المصدر: **موقع وزارة المالية http://www.mf.gov.dz/article/48/Zomm-sur-les-Chiffres.html تاريخ الاطلاع 2019/05/20، الساعة 19:45**

الجدول رقم (03-02): العجز الموازني خلال الفترة 2000- 2018 (الوحدة مليار دج)

السنوات	الجباية العادية	الجباية البترولية	مجموع الإيرادات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	الرصيد الموازني الإجمالي
2000	404,9	720	1124,9	856,2	321,9	1178,1	-54,4
2001	549,10	840,60	1389,7	963,6	357,4	1321	+55,2
2002	660,30	916,40	1576,7	1097,7	452,9	1550,6	-16,1
2003	689,50	836,10	1524,5	1122,8	567,4	1690,2	-10,4
2004	744,20	862,20	1606,4	1251,1	640,7	1891,8	-187,3
2005	815,00	899,00	1714	1245,1	806,9	2052	-472,2
2006	925,90	916,00	1841,9	1437,9	1015,1	2453	-647,3
2007	976,1	973	1949,1	1673,9	1434,6	3108,6	-1282,2
2008	1187	1715,4	2902,4	2217,8	1973,3	4191,1	-1381,2
2009	1348,3	1927	3275,3	2300	1946,3	4246,3	-1113,7
2010	1572,9	1501,7	3074,6	2659,1	1807,9	4466,9	-1496,6
2011	1960,4	1529,4	3489,8	3879,2	1974,4	5853,6	-2468,9
2012	2284,9	1519	3804	4782,6	2275,5	7058,2	-3246,2
2013	2279,41	1615,9	3895,32	4131,54	1892,6	6024,13	-2205,95
2014	2232,41	1577,30	3809,71	4494,33	2501,44	6995,77	-3185,99
2015	2761,05	1722,94	4483,99	4617,01	3039,32	7656,33	-3172,34
2016	2659,4	1682,6	5011,6	4585,6	2711,9	7297,5	-2343,7
2017	2861,1	2200,1	6080,2	4591,8	2523,8	7115,6	-1083,4
2018	3138	2200,1	6714,3	4584,5	4043,3	8627,8	-1963,5

المصدر:موقع وزارة المالية**http://www.mf.gov.dz/article/48/Zomm-sur-les-Chiffres.html** تاريخ الاطلاع **2019/05/30**، الساعة **15:53**

الفرع الثالث : دور التضخم المستورد في تغذية الضغوط التضخمية

تزامن تزايد دور التضخم المستورد على الصعيد العالمي مع الانفتاح الاقتصادي للدول النفطية و العربية ومنها الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة لاسيما في ظل الاستيراد المكثف للسلع و الخدمات ، يضاف إلى ذلك بان حجم

و هيكل التجارة الخارجية الجزائرية خصوصا شق الواردات من شانه ان يعزز اتجاهات التضخم المستورد في الجزائر

أما بالنسبة للجزائر فالتضخم المستورد يعد انعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية و درجة الانفتاح الاقتصادي الذي عاشته الجزائر في السنوات الأخيرة باعتبار هاذين العاملين عرضا السياسة الداخلية بالجزائر إلى التأثر بالتطورات الاقتصادية التي حدثت على المستوى العالمي عبر مسار التجارة الخارجية ، ومما ساعد في هذا الأمر طبيعة النمط الاستهلاكي و طبيعة السوق في الجزائر و الذي يقوم على التوسع في الواردات لتغطية احتياجات السوق الوطنية ، و من المعلوم ان أسعار هاته المنتجات تلعب دورا كبيرا في التأثير على الأسعار المحلية لاسيما إذا كانت هذه السلع مرتفعة في بلدها الأم و تجدر الإشارة إلى القول بان ارتفاع معدل التضخم المستورد واضح يشكل أساسي في مجموعة الأطعمة و المشروبات و مجموعة السلع و الخدمات الأخرى و التي تنعكس بدورها على معدلات التضخم المحلي .

فنلاحظ من خلال الجدول الموالي أن التضخم المستورد يمثل نسبة معتبرة في التضخم المحلي حيث نجده يتراوح ما بين 0.24 إلى 0.68 مابين 2000 إلى 2008 هذه الفترة التي شهدت بحبوحة مالية نتيجة ارتفاع حصيلة الواردات النفطية أين شهدت الجزائر أوج مرحلة في انفتاحها على الاقتصاد العالمي و عرفت تنوعا للسلع المستورد و كذلك زيادة الإنفاق الحكومي كانا عاملين أساسين في عملية ازدهار التضخم المستورد أما هاته النسبة فقد انخفضت بعد عام 2008 لنجدها في الفترة 2009 إلى 2013 قد تراجعت لتنحصر بين 2.21 و 3.77

و هذا راجع الى انخفاض العائدات البترولية و بالتالي تراجعت حجم المشاريع و عملية التنمية و انخفضت حجم المبادلات التجارية مع الخارج وواصلت نسبة التضخم إلى التضخم المحلي في الانخفاض و هذا نتيجة دخول الحكومة في عملية التقشف و هذا راجع إلى تدهور أسعار النفط العالمية و بالتالي شح الصادرات من المحروقات و انخفاض احتياطي الصرف و بالتالي قامت الجزائر بفرض حالة تقشف و هذا لتدارك انخفاض

الصادرات و عليه انخفض حجم التجارة الخارجية و عمدت الدولة إلى فرض رسوم و ضرائب على السلع المستوردة و بالتالي خفضت من حدة التضخم المحلي .

الجدول (03-01) حجم التضخم المستورد وإسهامه في التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري

السنوات	الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	معدل التضخم العالمي %	التضخم المستورد %	معدل التضخم المحلي %	نسبة التضخم المستورد إلى التضخم المحلي%
2000	0.236020311	3.63	0.856753727	0.33913189	2.526081117
2001	0254809065	3.99	1.01668817	4.225988349	0.240579975
2002	0.29736194	3.07	0.912901155	1.418301923	0.643657842
2003	0.291587473	3.3	0.962238659	4.268953958	022540385
2004	0.314568287	3.66	1.151319929	3.96100303	0.29060524
2005	0.315934301	4.25	1.34272078	1.382446567	0.971264143
2006	0.306037952	4.49	1.3774110404	2.314524087	0.593690259
2007	0331402007	5.34	1.769686717	3.673827269	0.481701122
2008	0.37367989	8.95	3.344435013	4.862990528	0.687732167
2009	0.414735294	3.04	1.260795263	5.734333414	0.219867804
2010	0.418298715	3.49	1.459862516	3.913043478	0.373075976
2011	0.388023825	4.98	1.932358647	4.521764663	0.427346134
2012	0.427229073	3.78	1.614925896	8.894585294	0.18156281
2013	0.456266461	2.69	1.227356779	3.253684177	0.77220625
2014	0.476635826	2.51	1.196355924	2.916406413	0.410215777
2015	0.488863515	1.53	0.747961178	4.744976963	0.157632204
2016	0.454449787	1.66	0.754386646	6.397714109	0.117915029

المصدر : من إعداد الطالب إسنادا إلى معطيات البنك الدولي

خلاصة الفصل:

لقد تجلى من خلال دراستنا هذه أن الجزائر وعلى غرار الدول النامية تتأثر أيضا بالتضخم المستورد والذي ينشأ بسبب اعتماد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الخارج، فعندما تكون الدولة المصدرة لهذه السلع والخدمات تعاني أصلا من التضخم، فإن هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة ، والتي تكون من خلال قنوات متعددة ، تختلف من بلد لآخر ومن أهم هذه القنوات هي قناة ميزان المدفوعات ، قناة الميزان التجاري و أسعار الصرف ، ولهذا تسعى الجزائر إلى تخفيض معدل التضخم المستورد وذلك باعتماد سياسة التعقيم، وذلك بتعقيم التدفقات الداخلية لرؤوس الأموال عن طريق أدوات السياسة النقدية وهذا بالاعتماد على كل من معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الإجباري، وتعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال عن طريق صندوق ضبط الموارد، وتعتبر سياسة التعقيم سياسة فعالة ذات نتائج هامة على مستوى المؤشرات النقدية ، كما تطرقنا إليها فيما يخص دور صناديق الموارد ، ولقد استطاعت الجزائر من خلال هاتين السياستين الحد من التضخم المستورد بشكل معتبر، ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية هو من الأسباب الرئيسية المؤثرة على الأسعار المحلية، وهذا ما يحدث لعملتنا والمرتبطة بالدولار عندما ينخفض مقارنة بالعملات الأخرى.

لذلك يمكن القول إن الطريقة الملائمة والمتاحة اليوم أمامنا لاحتواء التضخم المستورد هو في رفع قيمة الدينار،وليس تخفيضه كما يفعل أصحاب القرار الآن ،على أن يكون هذا الرفع للقيمة على عدة مراحل لكي يستطيع الاقتصاد الجزائري أن يتماشى مع هذه الحقبة، ولكن يشترط رفع الطلب على العملة المحلية من خلال تدعيم القطاعات الإنتاجية والسياحية .....الخ .

من جهة أخرى ، وجدنا أن التضخم المستورد في الجزائر يمكن أن يكو ن تضخما بالطلب ناتج عن ارتفاع أسعار المنتجات التامة الصنع ، وقد يكون تضخما بالتكاليف ويكون ناجم عن ارتفاع أسعار المنتجات التامة الصنع ، وقد يكون تضخما بالتكاليف ويكون ناجم عن ارتفاع الموارد الأولية والنصف مصنعة والتي تدخل مباشرة في عملية الإنتاج .